بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	١٢٨
بتاريـــخ :	٢٠٠٧/٢/١٧

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٧٧٦

السيد / وزير الثقافة

تحية طيبة وبعد

فقـد اطلعـنا على كتابكم رقم ٨٧٦٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ بشأن النـزاع القائم بين الهيئة العامـة للمركـز الثقافي القومي (دار الأوبرا) وبين إدارة الأشغال والمشروعات العسكرية بالقوات المـسلحة حـول ملكية الشدات المعدنية والطبالي الخشبية الخاصة بالمسرح الرئيسي لأوبرا عايدة بالهرم.

وحاصل واقعات النزاع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٥ أبرمت الهيئة العامـة للمركز الثقافي القومي بروتوكول اتفاق مع إدارة الأشغال والمشروعات العسكرية بالقوات المـسلحة التـزمت بموجـبه الأخـيرة بتنفيذ وتصميم وإنشاء مسرح أوبرا عايدة /٩٩ في منطقة الأهـرامات، علـى أن تقـوم الهيئة بسداد مبلغ ٤ مليون جنيه تدفع برسم الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وقد تم تنفيذ التعاقد المشار إليه وأوفت كل جهة بالتزاماتها. وبتاريخ ٢٠٠٠/٨/٦ أبرمت الجهتان بروتوكول اتفاق ثان التزمت بموجبه إدارة الأشغال العسكرية بتطوير ورفع كفاءة وتحديث وصـيانة مسرح عايدة /٢٠٠٠ بمنطقة الأهرامات، على أن تقوم الهيئة بسداد مبلغ ٣مليون جنيه تدفـع برسـم الهيـئة الهندسـية للقوات المسلحة، ونظراً لوقف الأعمال لسبب خارج عن إرادة المتعاقدين فقد تم تقدير قيمة الأعمال التي تم تنفيذها من قبل إدارة الأشغال العسكرية وقامت الهيئة بالمحاسـبة علـيها. وفي عام ٢٠٠١ أبرمت الجهتان بروتوكول ثالث اتفقتا فيه على أن تقوم إدارة الأشغال العسكرية بتنفيذ مسرح أوبرا عايدة /٢٠٠١ بمنطقة الأهرامات، بالإضافة إلى إنشاء بحيرة صـناعية بمسطح حوالي ١٢٠٠ متر، على أن تقوم الهيئة بسداد مبلغ ٦,٢ مليون جنيه برسم الهيئة الهندسـية للقـوات المـسلحة ، وقـد نص البند (١٢) من هذا البروتوكول على أن " **الشدات المعدنية والشاسيهات والطبالي الخشب أسفل خشبة المسرح الرئيسي تم المحاسبة**

علـيها بالبـروتوكول كقـيمة إيجاريـة وهي ملك خاص للطرف الثاني (القوات المـسلحة) ويـتم تسليمها خلال ٢٥ يوماً من تاريخ انتهاء عروض سنة ٢٠٠١ ..... "

وفي غـضون شـهر يونية ٢٠٠٦ نشب خلاف بين وزارة الدفاع وبين الهيئة العامة للمركز الـثقافي القومـي حول ملكية الشدات المعدنية والشاسيهات والطبالي الخشبية أسفل خشبة المسرح الرئيـسي لأوبـرا عايـدة بالهرم. وبتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ تم عقد اجتماع بين ممثلي الطرفين لإنهاء الخلاف المشار إليه ، إلا أنه نظراً لتمسك كل طرف بأحقيته في ملكية الشدات المعدنية المشار إليها لم يـتم التوصل إلى حسم الخلاف. وبتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ قامت القوات المسلحة بفك الشدات المعدنـية والطبالي الخشبية محل النزاع الماثل ونقلها إلى مخازنها، وإزاء ذلك طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية .

ونفـيد أن الموضـوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بـتاريخ ٧ مـن فبراير سنة ٢٠٠٧م، الموافق ١٩ من محرم سنة ١٤٢٨ هـ، فاستبان لها أن المادة (١/١٤٧) مـن القانون المدني، تنص على أن " **العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديلـه إلا باتفـاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون .....** "، وأن المـادة (١/١٤٨) مـنه، تـنص علـى أنه " **يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطـريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .....**"، وأن المادة (١/١٥٠) من القانون المشار إليه، تنص على أنه " **إذا كانت عبارة العقد واضحة، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .....** "

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم – وحسبما استقر عليه إفتاؤها – أن تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل من أصول القانون، يحكم العقود المدنية والإداريـة علـى حـد سواء، ومقتضاه يلتزم كل من طرفي التعاقد بتنفيذ ما اتفقا عليه لاسيما إذا كانـت عبارات العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها، بحسبانها تعبيراً صادقاً عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين، رعاية لمبدأ سلطان الإرادة وتحقيقاً لاستقرار المعاملات .

ولما كان ما تقدم، وكان الثابت من الإطلاع على البند رقم (١٢) من البروتوكول المبرم عام

٢٠٠١م بين الهيئة المذكورة وإدارة الأشغال والمشروعات العسكرية بالقوات المسلحة، والذى وقع عليه طرفاً النزاع، أنه نص صراحة، وبما لا يدع مجالاً للتأويل، على أن الشدات المعدنية والشاسيهات والطبالى الخشبية أسفل خشبة المسرح الرئيسى ملك خاص للقوات المسلحة، ومن ثم فإنه يتعين إعمال مقتضى هذا النص، نزولاً على الإرادة المشتركة للمتعاقدين، مما لا تكون معه لمطالبة الهيئة العامة للمركز الثقافى القومى [دار الأوبرا] من سند تقوم عليه.

لـــــذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض المطالبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً فى ١٧/ ٢ / ٢٠٠٧

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

م//

المستشار / نبيل ميرهم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة